NASS
مـــركـــز نـــون للدراســـات الاستـراتيـجيـة
Noon Association for Strategic Studies

رؤيـــة تـحليليـــة

الانتفاضة الإيرانية

د. فواز موفق ذنون

11 يناير / كانون الثاني 2018

Noon Association
for Strategic Studies
info@nooncenter.org
www.nooncenter.org

مدخل

اعتمد النظام السياسي الإيراني في تشكيل بنيته السياسية بعد ثورة 1979 وفق منظومة خاصة من خلال إعادة تشكيل المجتمع دينيا يستند على مبادئ الثورة الإسلامية يعيد لإيران قوتها الإقليمية الفاعلة المدعومة شعبيا بشكل يعمل على تمجيد الأمة الإيرانية والاستعداد الدائم إلى الإخطار التي تواجه تلك الأمة ووجودها وأمنها وهذا يحقق للنظام السياسي أهداف جوهرية تهدف من خلاله إلى تحويل أنظار الشعب عن الحقوق العامة ، وهذه السياسة التي اصطبغت بها السياسة الداخلية في إيران ، حولها النظام السياسي الإيراني إلى إستراتيجية ومنهاج لسياسته الخارجية من خلال الاعتماد على البعد الديني – الايدولوجي من خلال تبنى فكرة تصدير الثورة الإسلامية ، وينظر النظام السياسي في إيران بجدية إلى مشروعهم لإقامة النظام الإسلامي سواء كان ذلك مرتبطا بالعقيدة أو الأمن القومي أو رغبة التوسع وطموحات السيطرة الإقليمية ، وقد سعى صناع القرار طيلة السنوات الماضية إلى تطبيق عملي لنظرية تصدير الثورة مستندين إلى دستورهم وخطب زعيمهم الروحي آية الله الخميني بان إقامة حكومة الحق والعدل حقا لجميع الناس في أرجاء العالم . وهذا يعني إن مفهوم الأمة الإسلامية قد اخذ حيزا كبيرا في الأجندة الخارجية للنظام السياسي في إيران من خلال تبني إستراتيجية تصدير الثورة الذي يعطيها مجالا أوسع في المنطقة العربية والإسلامية من خلال القيام بدور إقليمي لإقامة حكومة شعبية إسلامية بدلا من الحكومات القائمة وهذا يعطي حماية ذاتية للأمن القومي الإيراني من خلال إقامة حكومات إسلامية موالية لها .

ان البعد الأمني هو الأخر كان حاضرا في العقلية السياسية الإيرانية ، إذ تحاول الأخيرة أحاطت نفسها بجملة من التحديات المستندة إلى افتراضها وجود تهديد مباشر لأمنها القومي من قبل الغرب وبالأخص الولايات المتحدة ، خاصة بعد احتلال أفغانستان (2001) والعراق (2003) ، شعرت طهران بأنها باتت مستهدفة وهذا الشعور زاد مع قيام الثورة السورية (2011) ، مما دفعها إلى العمل على تعزيز دورها الإقليمي تحاول من خلاله التأثير على منطقة الشرق الأوسط والإمساك بأوراق والنفوذ في هذه المنطقة محاولة بذلك التأثير

على منظومة العلاقات الدولية ، وقد حققت إلى الآن نجاحات في هذا المشروع وثبتت أقدامها في المنطقة العربية سياسيا وامنيا وايدولوجيا .(وقد ركزت إيران في مشروعها الأمني من خلال العمل على عسكرة المنطقة في العراق وسوريا ولبنان واليمن بواسطة أدواتها ونفوذها العسكرية التي تمولها وربط استقرار تلك الدول بسياستها الخارجية ، وتحويل الصراع إلى صراع ديني حتى يكون لها دور إقليمي فاعل في المنطقة وهذا يعني تشكيل حزام وحائط امني لصد كل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها أو إحكام محاصرتها من قبل دول الجوار.

تحاول إيران من خلال ذلك الحزام تحقيق ثلاث مكاسب إستراتيجية تمثلت في 1- التحول إلى قوة إقليمية قادرة على التأثير فى منطقة الشرق الأوسط 2- ردع التهديدات المختلفة التي تواجه إيران من الدول الغربية 3- ربط دول المنطقة التي تؤثر عليها سياسيا وايدولوجيا بسياستها الخارجية ، فسعت إيران إلى بناء قوتها الذاتية والتحول إلى قوة إقليمية كبرى ، من خلال إستراتيجية لامتلاك كل أدوات السياسة الصلبة والناعمة فكانت المنطقة العربية ميدان لتلك الإستراتيجية . قد وضعت إيران خطة عشرينية متكاملة لتلك الإستراتيجية عرفت بـــــ (إيران 2025) ووفق تلك الخطة بنت إيران تصوراتها المستقبلية لدورها في المنطقة خلال عشرين عاما ، وتهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تشمل كل المنطقة العربية ، وان الخطة إذا ماحققت مبتغاها ، فان طهران سوف تحظى بخصوصية على المستوى الدولي وتتحول إلى قوة دولية ومصدر الهام للعالم الإسلامي وهذه الإستراتيجية التي تسعى إليها إيران نحو الإقليمية الجديدة تهدف بها كونها مركز قوة إلى إحداث توازن استراتيجي في المنطقة وان تصبح بإمكانها التأثير على الدول الذين يضرون بمصالحها الإستراتيجية كما إنها تستطيع الحفاظ على أمنها وامن المنطقة الواقعة تحت نفوذها من خلال تعاون إقليمي لن يسمح للدول الأخرى بان يهددوا مصالحها القومية والحيوية ، بمعنى أوضح ستكون إيران مركز تلك المنطقة استنادا إلى قوتها وموقعها الاستراتيجي الذي يؤهلها دورا قياديا على المستوى السياسي والأمني للمنطقة مع بعض الدول الإقليمية ، كما ستكون هناك إمكانية إلى إتباع سياسة خارجية وأمنية مشتركة مع الدول الواقعة تحت نفوذها في إطار مشروع سيظهر تأثيره على المنظورين القريب والمتوسط .

أولا : الانتفاضة وإرباك الحسابات الإيرانية .

على إن السياسات الإيرانية على المستويين الداخلي والخارجي أربكتها الانتفاضة الإيرانية ، فقد شهدت الساحة الإيرانية ومنذ 28 كانون الأول /ديسمبر الماضي انتفاضة شعبية واسعة النطاق بدأتها مدينة مشهد لتحلقها مدينة يزد وأصفهان و كرمنشاه وقم والاحواز وقزوين وكراج لتستقر أخيرا في مدينة طهران في أوسع انتفاضة شعبية شهدتها البلاد منذ عام 2009.

نظرة تاريخية :

إذا ماأردنا العودة إلى صفحات التاريخ لنستقرأ تاريخ الانتفاضات الشعبية في إيران مابعد الثورة الإسلامية عام 1979 ، فان الشارع الإيراني سبق وان اظهر احتجاجه على السياسات العامة للنظام السياسي الإيراني في مناسبات عدة ، فقد كانت مدينة مشهد ذات الطابع الديني والسياسي المحافظ ، قد شهدت انتفاضة مماثلة عام 1992 على خلفية تدني مستوى المعيشة وغلاء الأسعار ، لتشهد ذات المدينة انتفاضة أخرى عام 1994 للأسباب نفسها ، وخلال الأعوام 2009 - 2015 شهدت إيران عدة انتفاضات أشهرها انتفاضة المعلمين وانتفاضة عمال المناجم وانتفاضة الحركة الخضراء ضد ما وصف بالتزوير في الانتخابات الرئاسية ، وكل تلك الانتفاضات جرى قمعها بقوة السلاح وتسويق السلطات الإيرانية للانتفاضات على انها حركات تمرد وخروج على القانون ولاتعكس الحياة السياسية والاجتماعية العامة للمجتمع الإيراني ...

ثانيا : الانتفاضة وأسبابها

خرجت الشرائح الاجتماعية والسياسية في معظم المحافظات الإيرانية ، بانتفاضات متلاحقة ضد السياسات الحكومية ، فما هي أسباب تلك الانتفاضات ومالأتها وتداعياتها على المنظومة السياسية الداخلية في إيران ؟

يعد العامل الاقتصادي العامل الأبرز في انتفاضة الشارع الإيراني ، ذلك إن المنظومة الاقتصادية تعاني ومنذ سنوات عدة من ترهل كبير رافقه فساد واستشراء المحسوبية والرشاوى وتركز الثروات في أيدي الطبقتين الدينية والعسكرية المتمثلة بمؤسسة الحرس الثوري التي باتت تسيطر على جميع المفاصل الاقتصادية للدولة ، وفي والوقت الذي كان فيه الشعب الإيراني يتطلع إلى الانفتاح الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة خاصة بعد الاتفاق النووي مع الدول الكبرى بما يعرف باتفاق 5+ 1 ورفع العقوبات عن إيران ، إلا إن شيئا من ذلك لم يحدث بسبب الفساد الذي بات ينخر في الاقتصاد الإيراني , و كشفت منظمة الشفافية الدولية Transparency International وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بتقارير الفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد في دول العالم ومقرها برلين في ألمانيا، عن وقوع إيران في المرتبة 136 من أصل 175 في مؤشرات الفساد الدولية. فضلا عن ذلك فان لغة الأرقام تتحدث عن واقع متدهور في البنية الاقتصادية للبلاد وارتفاع منسوب الفساد السياسي ، وأكد برويز فتاح رئيس لجنة الخميني للاغاثة انه مع ارتفاع معدلات التضخم الذي وصل إلى 17 % دفع الحكومة إلى إلغاء الإعانات الاجتماعية للطبقات الفقيرة وتبلغ 42 مليون مواطن من مجموع 80 مليون عدد سكان إيران أي مايعادل نصف سكان البلاد والذين باتوا يعيشون أوضاعا معيشية صعبة حيث رصدت الأرقام مايقارب 12 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر بينما 25 – 30 مليون يعيشون فقرا نسبيا ، هذا كله جاء مع ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى 12.4 % في عام 2017 وهذا يمثل ارتفاعا بنسبة 1.4 % عن عام 2016 ووصول البلاد إلى 3 ملايين عاطل عن العمل بشكل مطلق .

ومما زاد في الطين بلة وعجل من غليان الشارع الإيراني ، تقديم الرئيس الإيراني حسن روحاني للموازنة السنوية للبلاد وفيها رفع الدعم عن أسعار المواد الغذائية وعن الدعم الحكومي للطبقات الفقيرة مقابل تخصيص مبالغ طائلة لمؤسسة الحرس الثوري وللمؤسسات الدينية المرتبطة بالمرشد الأعلى علي خامنئي ، وقد ارتفعت االتخصيصات المالية المرصودة للحرس الثوري بنسبة 53 % ، فبعد أن كانت 4.5 مليار دولار عام 2016 ارتفعت لتصل إلى 6.9 مليار دولار عام 2017 . وهذا مادفع المنتفضون إلى المناداة بعودة نظام الشاه ورفع شعارات الموت للمرشد ولروحاني في منعطف خطير سجلته الانتفاضة الإيرانية الراهنة ..

العامل الاجتماعي (المذهبي والقومي)

بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 وسيطرة الطبقة الدينية المتحالفة مع المؤسسة العسكرية (الحرس الثوري بشكل خاص) وتحكمها بمفاصل وأجهزة الدولة ، ظهر ثمة فجوة وشرخ اجتماعي وقومي بين الطبقة الحاكمة وبقية طبقات المجتمع الإيراني خاصة من الأقليات الكردية والعربية والأذربيجانية والبلوش، وغيرها من القوميات والمذاهب التي تقول بأنها عاشت سنسن طوال من الكبت تجاه السلطة لذلك نرى بان الانتفاضة لم تقتصر على الطبقة الفقيرة بل شارك بها معظم طبقات المجتمع وقومياته ومذاهبه من عدة محافظات إيرانية ، وقد ظهر في هتافات المنتفضين شعارات تمجد العنصر العرقي لهم وهي ظاهرة جديدة سجلت في هذه الانتفاضة وانفردت به مما جعل المحللين والمتابعين للشأن الإيراني يدرجون العامل العرقي والمذهبي كأحد الأسباب والعوامل المؤججة للشارع الإيراني وجعل هذه العامل في مقدمة التصورات المستقبلية للنظام السياسي الإيراني في المرحلة المقبلة .

العامل السياسي

وهذا العامل مرتبط بصراع التيارات السياسية في إيران على السلطة والنفوذ ، خاصة بين تياري المحافظين والإصلاحيين ، فهناك من يرى بان الانتفاضات الشعبية يحركها تيار المحافظين وذلك لتقويض سلطة الرئيس حسن روحاني المحسوب على التيار الإصلاحي ، كما دفعت المحافظين السلطة القضائية للقبض على العديد من الشخصيات السياسية المقربة من الرئيس روحاني ومنهم أقربائه وشقيقه بتهم الفساد ، ولان الأخير مقربا من المرشد الأعلى خامنئي ، فان ثمة محاولات من قبل المحافظين للعمل على ترشيح شخصية من قبلهم يدعي إبراهيم رئيسي ليحل محل المرشد الأعلى بعد وفاته ليتحكم فيما بعد بمؤسسة الرئاسة وإعادة أمجاد المحافظين إلى السلطة من جديد ولعل حديث نائب الرئيس الإيراني إسحاق جهانغيري خير أوضح دليل على هذا العامل بقوله " أن على الذين اخرجوا الناس إلى الشوارع أن يحسبوا تبعات ذلك الخروج والذي قد لايمكنهم تحملها " ، خلاصة القول هناك اعتقاد بان الانتفاضة الشعبية ماهي إلا ورقة ضغط بيد المحافظين ضد التيار الإصلاحي للحصول على مكتسبات وامتيازات تمكنهم من العودة إلى السلطة ولو بعد حين ..

السياسة الخارجية

تعد السياسة الخارجية أهم العوامل التي ساهمت في إضعاف الاقتصاد الإيراني واستنزافه وهو مااشرنا إليه في مقدمة الورقة ، ذلك إن السلوك الإيراني الخارجي كان هدفا للمتظاهرين الذين ربطوا بين الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وبين المغامرات الإيرانية في الخارج ودعم نفوذها في المنطقة من خلال دعم الدعم المالي والعسكري للمجاميع المسلحة في لبنان وسوريا والعراق والبحرين واليمن وبعض الدول الإفريقية ، والرواية الإيرانية بان سلوكها الخارجي جزء منه حماية الأمن القومي لم تعد مقبولة لدى الرأي العام الذي أصبح يشكك في تفسير النظام لسياسته الخارجية مما شكل فجوة كبيرة بين النظام السياسي وشرائح واسعة من الشعب الإيراني ، ولعل شعارات المنتفضين (لا غزة لا لبنان حياتي فداءا لإيران) لهي خير دليل على نقمة الشعب الإيراني من السياسة الخارجية لنظامه السياسي ..

ثالثا : الموقف الدولي (الأمريكي)

نقصد بالموقف الدولي ، الموقف الأمريكي من الانتفاضة ، على اعتبار إن الولايات المتحدة هي أكثر الدول معنية بالانتفاضة بسبب عدائها لإيران وتصنيفها بأنها تقف في مقدمة الدول الراعية للإرهاب ، على هذا الأساس فقد اهتمت واشنطن بمجريات الانتفاضة الإيرانية منذ قيامها وتبنت مطالبها وعبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن دعمه للانتفاضة قائلا " إن الشعب الإيراني جائع ويبحث عن الحرية " كما أضاف قائلا : " إن الإيرانيين سئموا فساد النظام وإهداره ثروات الأمة من اجل تمويل الإرهاب في الخارج .

وهناك بعض التسريبات الصحفية ظهرت في الصحف الغربية اعتبرت الانتفاضة الإيرانية بأنها جاءت بتدبير أمريكي وإنها تتحكم في مساراتها ويعللون ذلك إلى الدعم القوي للرئيس الأمريكي للانتفاضة ، وهناك من يرى بان الانتفاضة جاءت في هذه الفترة بالذات بعد الانجازات الإيرانية وتحقيقها نجاحات في الساحات السورية واليمنية واللبنانية والعراقية وان الانتفاضة جاءت كورقة أمريكية لابتزاز النظام السياسي الإيراني من اجل سحب نفوذه وميلشياته من تلك الدول وإلا فان لواشنطن رأي أخر ويستندون في ذلك إلى تأكيد الرئيس الأمريكي إلى انه سوف يتدخل في الوقت المناسب .

والملفت للانتباه إن الانتفاضة الإيرانية جاءت بعد شهرين من الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة إيران والتي أعلن عنها ترامب في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2017 ، واجتماع سري كشفت عنه صحيفة وول ستريت wall street في 12 كانون الأول / ديسمبر أي قبل الانتفاضة بأيام ، بين مستشار الأمن القومي الأمريكي هيربرت ماكماستر ونظيره الإسرائيلي مائير بن شاباط اتفقا خلاله على وضع بروتوكول موحد لتطبيق عملي للإستراتيجية الخاصة لمواجهة إيران .

هذه التحركات الأمريكية لاستثمار الانتفاضة الإيرانية لايلغي حاجة المجتمع الإيراني للتغيير ولا يصادر حقه في إصلاح أوضاعه , غير إن دولة محورية في المنطقة مثل إيران فان ماتمر به يدخل ضمن الحسابات واللعبة الدولية ، خاصة إذا ماعلمنا بان هناك تنافسا إقليميا

بين واشنطن وطهران على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط ، وان مايحصل في إيران تحاول الولايات المتحدة استغلاله لصالحها في محاولة منها لتغيير النظام السياسي بأقل الخسائر، وهذا ريكس تيلرسون ، يوضح المسعى الأمريكي أمام الكونكرس الأمريكي في 30 كانون الأول / ديسمبر 2017 قائلا : " إن الولايات المتحدة تدعم العناصر الإيرانية التي ستعمل على تغيير سلمي في النظام " فهل ستنجح الولايات المتحدة في ذلك وتجعل من الانتفاضة احد وسائلها لمجابهة النظام السياسي في إيران أم إن صناع القرار الإيراني سوف يكون لهم رأي أخر ونعتقد إن ذلك يعتمد بشكل كبير على ديناميكية الانتفاضة والخيارات التي سوف تتعامل معها الحكومة الإيرانية ..

رابعا : مألات الانتفاضة (الانتفاضة الإيرانية إلى أين .... ؟)

مما لاشك فيه إن الانتفاضة أحرجت النظام السياسي في إيران وهزته أمام الرأي العام الإقليمي والدولي ، مما جعل صناع القرار السياسي في طهران يتبعون سياسة الحذر في التعاطي مع الانتفاضة وهي أمام عدة خيارات منها :

الخيار الأول وهو الأقرب إن النظام السياسي الإيراني سوف يسعى إلى سحب البساط من تحت الإدارة الأمريكية ويعمل على اتخاذ إجراءات تهدف إلى تخفيف حدة الاختناق الشعبي من خلال إلغاء القرارات الخاصة بوقف الدعم للمواد والسلع الغذائية ، ومراجعة بعض بنود الموازنة المالية لعام 2018 وتقديم تنازلات للمنتفضين ، خاصة وان السلطات الإيرانية تستطيع استثمار هذا العامل بسبب عدم وجود قيادة موحدة للانتفاضة وتنوع شعاراتها وعدم توحدها مما يعطي لتلك السلطات هامش كبير في احتوائها ، الخيار الثاني : هو اتساع حدة الانتفاضة وشمول محافظات ومدن إيرانية جديدة وفرض شروط على النظام لتغيير مساره وبذلك يكون الأخير أمام حركة احتجاجية واسعة ربما تتحول إلى حركة سياسية فاعلة في المسرح السياسي الإيراني. إما الخيار الثالث هو تجاهل النظام لمطالب المنتفضين واستخدام العنف المفرط لإخمادها على غرار ماحدث في انتفاضة الحركة الخضراء عام 2009 .

ومهما يكن من أمر الانتفاضة والى أين تتجه ، فانها كشفت أزمة المشروعية الدينية للنظام السياسي في إيران ، من خلال رفعها شعارات تنادي بعودة الشاه وإسقاط النظام والكف عن المغامرات الخارجية وهذا يثبت الشرخ الكبير والهوة الواسعة بين السياسة الإيرانية والشعب الإيراني والتي ستكون حاضرة في أي حركة احتجاجية قادمة ، ذلك انه من المتوقع ان تقوم الحكومة الإيرانية بإجراءات ترقيعية لحل الأزمة لان النظام السياسي الإيراني غير قادر على إجراء إصلاح سياسي واقتصادي شامل بحكم طبيعته الشمولية و المذهبية الصرفة، ذلك إن عملية تحديث قد يُدخِلها هذا النِّظام على أحدى مؤسساته، قد تفسر على أنها محاولة لهدم السُّلْطة الدينية للمرشد ومؤسَّساته، فالعلاقة بين النِّظام السياسي الإيرانيّ وعمليات التحديث والتطوير السياسي والاقتصادي، هي علاقة عكسية غير قابلة للتطبيق ، فالانفتاح على كل شرائح الشعب الإيرانيّ هي عملية تقوض الإطار المذهبي والقومي للدولة الإيرانيَّة، وإصلاح الاقتصاد الإيراني بشكل جدي يمِّثل ضربة قوية لمفهوم الاقتصاد المقاوم في إيران، والانفتاح على القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته الشخصيَّة، هو تقويض للوجه الإسلامي للدولة وفسح للمجال أمام تدخل المجتمع الدولي ، وبالتالي فنحن أمام دوامة من الانتفاضات القادمة تؤشر أزمة الثقة بين النظام والشعب الإيراني....

مصادر معتمدة

1- د. فواز موفق ذنون : الإستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية ، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين – ألمانيا .

2- د. فواز موفق ذنون ، واقع النظام السياسي العربي في المرحلة الراهنة ، صحيفة رأي اليوم اللندنية في 2017/8/2

3- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : احتجاجات إيران : سؤال الشرعية وخيارات النظام ، يناير 2018.

4- مابين الاحتجاجات والمؤامرة ، إيران إلى أين ؟ مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية 5 يناير 2018 .

5- Dennis Rose, Iranians Are Mad as Hell About Their Foreign Policy, The Washington institute improving the quality of U.S Middle East policy.

6-Brenda Shaffer, Provinces Lead the Center in Iran's Protests

The Washington institute improving the quality of U.S Middle East policy,